الأنباء
الثلاثاء 4 سبتمبر 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

البرجس: هنالك إصرار على التصدي للفساد والفاسدين.. والأيام المقبلة ستكون حافلة بالمفاجآت

«كاسكو» تحيل قيادياً سابقاً إلى النيابة بتهمة الاستيلاء على المال العام

أحمد مغربي

كشف رئيس مجلس الإدارة للشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو) الكابتن عادل البرجس في مؤتمر صحافي عقده أمس عن وجود شبهة فساد مالي لدى الشركة تقدم على اثرها ببلاغ وشكوى الى النائب العام ضرار العسعوسي، حيث تم تقديم مذكرة اتهام لأحد القياديين السابقين في الشركة بتهمة الاستيلاء على المال العام.

وأضاف البرجس أن إحالة الملف الى النيابة تأتي وفقا لما ينص عليه الدستور الكويتي والذي ينص في المادة 17 على أن للمال العام حرمة، وواجب على كل مواطن المحافظة عليه، مستدركا بأن «الساكت عن الحق شيطان أخرس»، وأن المحافظة على المال العام تأتي ضمن جل اهتمام مجلس الادارة الحالي والإدارة التنفيذية، وهناك إصرار على التصدي التام للفساد والفاسدين، وذلك من منطلق شرعي ودستوري وقانوني.

وأشار الى أن مضمون الفساد المشار اليه يدخل في إطار تحميل المال العام إهدارا غير مبرر وثابتا في محررات رسمية، حيث تبين أن هناك تعمدا لتحقيق مصالح خاصة تعكس تنفذ وفساد من تقدمنا في حقهم بالشكوى، لافتا الى أن الايام المقبلة ستكون حافلة بالمفاجآت بتفاصيل القضية.

الكابتن عادل البرجس متحدثا خلال المؤتمر الصحافي (قاسم باشا)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الشركة أعدت خطة للتوسع والتطوير في المطابخ بميزانية تقدر بـ 3 ملايين دينار

وقال ان القضية تتلخص في تحميل المال خسائر بدون فائدة واتبع في تحقيق ذلك تزوير في محررات رسمية أدت الى تكبد الشركة خسائر مالية، مشيرا الى أن تلك الخسائر جاءت نتيجة سعي ذلك القيادي لمصالح شخصية ضيقة، وبناء على قرارات مجلس الادارة واطلاعه على كل حيثيات الفساد، تم تكليف رئيس مجلس الادارة باتخاذ كل الاجراءات التي من شأنها الحفاظ على المال العام.

وأضاف البرجس: «بصفتي رئيسا لمجلس الادارة فأنا مطالب قانونا بعدم السكوت عن الإضرار بالمال العام، وذلك رغم التهديدات والضغوط الداخلية والخارجية التي تمارس ضد مجلس الإدارة من أجل العدول عن موقفنا».

وذكر أن مجلس الادارة الحالي تم تكليفه منذ 4 أشهر فقط، لذلك يعتبر محايدا للقضية.

وبين البرجس أن «كاسكو» أعدت خطة للتوسع والتطوير في المطابخ وتم رصد ميزانية تقدر نحو 3 ملايين دينار، تم صرف نحو 80٪ منها، لتطوير وتحديث مطبخ الشركة الكائن في مطار الكويت.

وقال ان مجلس الادارة نجح في تحقيق أرباح كبيرة تجاوزت 3 ملايين دينار في النصف الأول لأول مرة منذ 30 عاما، متوقعا تحقيق ما يتجاوز 6 ملايين دينار في نهاية العام الحالي.

وحول الشركات التي تزودها «كاسكو» بالوجبات قال إن الشركة تتعامل مع الخطوط الجوية الكويتية كعميل رئيسي بالإضافة إلى 15 شركة طيران أخرى، مبينا أن الشركة تزود شركات الطيران للوجهات البعيدة مثل مصر للطيران، والبريطانية والعديد من الشركات.

وكشف أن الشركة تقدم يوميا نحو 45 ألف وجبة لشركات الطيران، ومحليا لدى الشركة عقود مع وزارة التربية لتزويد رياض الأطفال بـ 35 ألف وجبة يوميا، بالإضافة الى المستشفيات الخاصة مثل مستشفى السيف ومراكز الإيواء والوقف.

وألمح الى أن الشركة تجري حاليا مفاوضات مع وزارة الصحة لتزويد مستشفياتها بالوجبات، لاسيما أن الشركة مؤهلة ولديها شهادة معتمدة بذلك من قبل وزارة الصحة.

عقدها مستشارو «أسواق المال» و«المجموعة الثلاثية» و«كامكو»

جلسة تشاورية مع مستثمرين محليين لخصخصة البورصة

عقد مستشارو هيئة أسواق المال، المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات وشركة كامكو للاستثمار، أمس، جلسة تشاورية مع المستثمرين المحليين، بهدف اطلاعهم على كل المستجدات المتعلقة بالمرحلة التالية من عملية المزايدة على حصة من رأسمال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

وخلال الجلسة سلط مستشارو الهيئة الضوء، بشكل رئيسي على الخطوات القادمة لتشكيل التحالفات، كما أجابوا عن استفسارات المستثمرين المحليين فيما يتعلق بالمتطلبات والشروط المتعلقة بتكوين التحالفات، في إشارة إلى التزام وحرص الهيئة على تعزيز التعاون مع جميع الأطراف لضمان نجاح هذه العملية والحصول على أفضل النتائج التي تصب في صالح الاقتصاد الوطني.

وتهدف هيئة أسواق المال من خلال هذه المزايدة لاختيار مستثمر يتمتع بالقدرات المناسبة لتطوير وتعزيز أداء بورصة الكويت، لتصبح سوقا رائدا للأوراق المالية في المنطقة.

وجاءت هذه المزايدة انسجاما مع الخطة التنموية لعام 2035 والرؤى التي حددها صاحب السمو الأمير، بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

جدير بالذكر، أنه منذ أن أطلقت هيئة أسواق المال عملية المزايدة على حصة في أسهم رأسمال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية في 30 أبريل 2018، شهدت العملية اهتماما كبيرا من قبل جملة من المشغلين العالميين والمستثمرين المحليين.

«كامكو»: 18٪ نمو الأسواق الخليجية منذ بداية العام

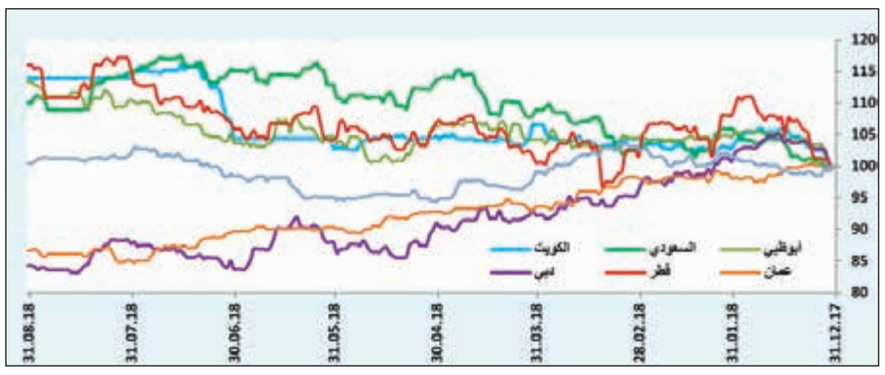

قالت شركة كامكو للاستثمار في تقريرها لشهر أغسطس حول أداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي إن اداء البورصات الخليجية تراجع على خلفية عمليات جني الأرباح بعد تسجيل نتائج مالية قوية في الربع الثاني.

وتراجعت اغلبية أسواق الأوراق المالية بدول الخليج مع توجه المستثمرين لجني الأرباح على خلفية إعلانات الأرباح القوية من قبل قطاعات السوق الرئيسية على مستوى المنطقة في حين كان الأداء الشهري للأسواق الخليجية سالبا منذ بداية الشهر وحتى فترة العطلة، ولم تتمكن من التعافي على الرغم من تزايد العمليات الشرائية في بعد عطلة العيد. كما تاثرت أنشطة السوق أيضا بتعطيل الأسواق لمدة أسبوع كامل خلال أغسطس الماضي.

وكسر مؤشر «تداول» مستوى الحاجز النفسي الهام عند 8 آلاف نقطة واغلق متراجعا 4,2٪، ليصبح بذلك أسوأ الأسواق الخليجية اداء لهذا الشهر بعد ان انهت اغلبية المؤشرات القطاعية أداءها على تراجع. في المقابل، كان سوق أبوظبي أبرز الرابحين لهذا الشهر بنمو 2,6٪، إلى جانب النمو الذي سجله سوقي عمان وقطر. هذا وعلى الرغم من التراجعات التي سجلتها الأسواق الخليجية في أغسطس 2018، إلا ان الأداء منذ بداية العام 2018 حتى تاريخه مازال مرتفعا بنسبة 18٪ بعد ان سجلت كل من قطر وابوظبي والسعودية نموا ثنائي الرقم.

من جهتها، عاودت المؤشرات الكويتية تراجعها مرة أخرى وأغلقت على تراجع في أغسطس الماضي بعد ان سجلت نموا قويا في الشهر السابق. حيث انهت كافة المؤشرات القياسية تداولات الشهر على تراجع نحو 0,7٪ مما أدى إلى تقليص أرباح السوق منذ بداية العام 2018 وحتى تاريخه.

أما من حيث أنشطة التداول، فقد سجل السوق الكويت تراجعا قويا من حيث كل من كمية وقيمة الأسهم المتداول خلال الشهر بسبب عطلة عيد الأضحى، حيث انخفضت كمية الأسهم المتداولة بحوالي 40٪ وبلغت 1,8 مليار سهم، في حين تراجعت قيمة الأسهم المتداولة 44٪ وبلغت 357 مليون دينار.

وكانت النتائج المالية للشركات المدرجة في الأسواق الخليجية قوية جدا على خلفية ارتفاع أرباح القطاعات الكبرى. حيث ارتفعت أرباح قطاع البنوك ربع السنوية بحوالي 12٪ وبلغت 9,3 مليارات دولار خلال الربع الثاني من 2018 نظرا لنمو أرباح أغلبية البنوك على أساس سنوي. وكان أداء قطاع المواد الأساسية مماثلا وسجل نتائج قوية خلال الربع الثاني من العام بالإضافة إلى قطاع الاتصالات الذي أحرز نموا في الارباح هو الآخر.

أما على المستوى العالمي، فقد سجلت الأسواق المالية نموا هامشيا احادي الرقم خلال الشهر على خلفية الأداء القوي للأسواق الأميركية والتي عادلها جزئيا ضعف أداء الأسواق الأوروبية. وواصلت الأسواق الخليجية انفصالها عن الأسواق العالمية بتراجع 2,5٪ خلال الشهر (وفقا لمؤشر مورجان ستانلي الخليجي).

نستهدف إنتاج 2,3 مليار قدم مكعبة من الغاز وفق الخطة الإستراتيجية بعيدة المدى

القديري: مليار قدم مكعبة إنتاج الكويت من الغاز الحر بحلول 2020

أحمد مغربي

قال كبير جيولوجيين فريق عمل دراسات تطوير حقول الغاز في شركة نفط الكويت بشار القديري ان الكويت تستهدف إنتاج مليار قدم مكعبة من الغاز الحر بحلول 2020 وفقا لاستراتيجية مؤسسة البترول، لافتا إلى أن الخطة الاستراتيجية بعيدة المدى 2040 تستهدف إنتاج 2,3 مليار قدم مكعبة من الغاز. وأضاف القديري في تصريحات صحافية على هامش الحلقة النقاشية بعنوان «الغاز الحر وانضمامه لمصادر الطاقة المتجددة في الكويت» أن شركة نفط الكويت تبذل جهودا حثيثة لإنتاج القدر الأكبر من كميات الغاز الحر على المستويين المتوسط والبعيد، مؤكدا أن استمرار الشركة على نفس النهج في عمليات الإنتاج ستصل إلى الكميات التي تطمح إليها بنهاية العام الحالي.

وأضاف خلال الندوة أن شركة نفط الكويت قامت بشراء وحدة الإنتاج المبكر 50 كجزء من خطتها الأولى لتطوير النفط الجوراسي الخفيف والغاز الحر، لافتا إلى أن محطتي الصابرية وغرب الروضتين تعملان بطاقة 210 ملايين قدم مكعبة من الغاز الحر، و80 ألف برميل من النفط الخفيف، مشيرا إلى أن الإنتاج الكمي المستهدف هو مليار قدم مكعبة مع اكتمال إنشاء المحطات الجوراسية وبدء تشغيلها.

بشار القديري متوسطا الشيخة تماضر الصباح وعبدالله البسام

تماضر الصباح: الغاز الطبيعي الحل الآني والمستقبلي لمشكلة الطاقة والبيئة

وذكر أن من المشاريع المساندة هو مشروع إنشاء خطوط الأنابيب من الآبار الجوراسية إلى المحطات وكذلك مشروع خطوط التصدير من المحطات، ومشروع نظم الاتصالات.

وكشف القديري أن محطة الإنتاج الجوراسي بشرق الروضتين تعد في مراحل التشغيل حاليا، متوقعا الانتهاء منها والبدء في تشغيل المشروع كليا خلال العام الحالي.

وأشار إلى أن الشركة حاليا بصدد طرح محطات جوراسية أخرى كخطوة لزيادة الإنتاج.

وبين القديري أن العمل خلال العام الحالي ينصب على تدشين وتشغيل محطة غرب الروضتين لإنتاج النفط الخفيف والغاز الجوراسي، وكذلك عملية إدخال النفط إلى محطة شرق الروضتين لإنتاج النفط والغاز الجوراسي JBF ـ ER وهما المحطتان الثانية والثالثة من أصل 3 محطات ستسهم في تعزيز انتاج الغاز والنفط الحر بشكل تدريجي.

ومن جانبها، قالت مراقب العلاقات العامة ومراقب الإعلام البترولي بالإنابة في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح ان الحلقة النقاشية حول الغاز الطبيعي وانضمامه الى مصادر الطاقة المتجددة التي نظمتها إدارة الإعلام البترولي في وزارة النفط تهدف الى التعريف بأهمية الغاز الطبيعي بالنسبة للكويت، لاسيما أن الغاز الطبيعي يعد من أهم مصادر الطاقة النظيفة استخداما في العالم نظرا للأهمية البيئية لمصادر الطاقة النظيفة عالميا.

وأضافت الشيخة تماضر في تصريح صحافي على هامش الحلقة النقاشية أن الاتفاقيات العالمية بين الدول بدأت تتسابق في وضع التشريعات البيئية للحد من الانبعاثات والحفاظ على البيئة، وهو ما زاد من اهمية الغاز الطبيعي كونه أحد المصادر الرائدة في الطاقات النظيفة في الأسواق العالمية.

وأوضحت أن الغاز الطبيعي يعتبر الحل الراهن والمستقبلي لمشكلات الطاقة، موضحة أن الغاز الطبيعي أقل تلويثا للبيئة مقارنة بغيره من أنواع الطاقة وبديل أقل سعرا وكلفة مقارنة مع المصادر الأخرى، لما له من فوائد قيمة من حيث البيئة.

خلال الربع الثاني على أساس فصلي

«بيتك»: 3٪ ارتفاع قيمة التداولات العقارية إلى 857 مليون دينار

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن قيمة التداولات العقارية ارتفعت في الربع الثاني عن الربع الأول 2018، حيث ارتفعت في قطاع السكن الخاص بنحو 2,4٪ وارتفع عدد الصفقات المتداولة في قطاع السكن الخاص 3,1٪، وتراجع متوسط قيمة الصفقة في السكن الخاص بنحو طفيف مقارنة مع الربع السابق أي 0,7٪.

وأضاف التقرير أن القطاع العقاري الاستثماري تأثر بموسم الإجازات، فانخفضت قيمة التداولات العقارية في الربع الثاني بنحو 5,2٪ مقارنة مع الربع الأول من نفس العام، تزامنا مع تراجع ملحوظ لعدد الصفقات في الربع الثاني أي بنسبة 56,9٪، بالتالي ارتفع متوسط قيمة الصفقة خلال الربع الثاني على أساس ربع سنوي بنحو 120٪ وذلك لتراجع عدد الصفقات بنحو أعلى من تراجع قيمة الصفقة، في حين نشطت قيمة التداولات العقارية في القطاع العقاري التجاري مقارنة بالربع الأول بنحو 14٪، فيما تراجع عدد الصفقات بنحو 53,5٪ ما انعكس إيجابا في متوسط قيمة الصفقة بنحو 145,4٪.

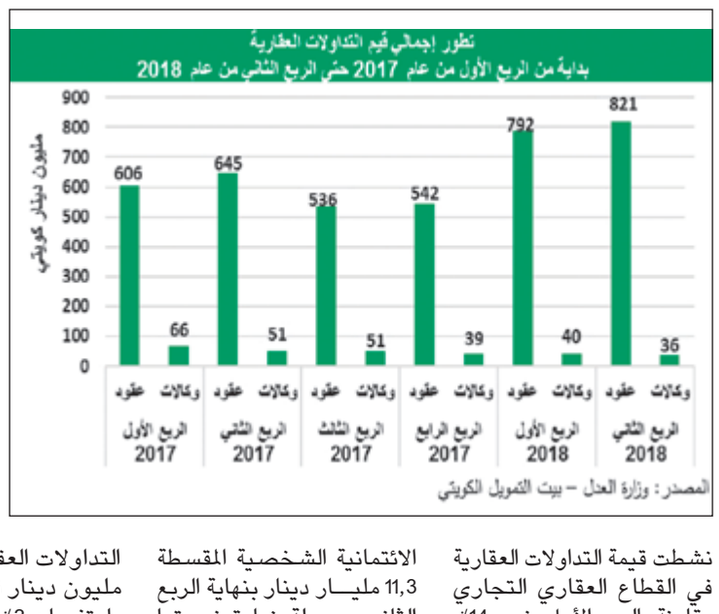

وتجاوزت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية المقسطة 11,3 مليار دينار بنهاية الربع الثاني مسجلة زيادة نسبتها 1,3٪ على أساس ربع سنوي و8٪ على أساس سنوي.

التداولات بالربع الثاني

وذكر التقرير أن قيمة التداولات العقارية بلغت 857 مليون دينار في الربع الثاني بارتفاع 3٪ عن قيمتها في الربع السابق، وفقا لمؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل.

وقد ساهم قطاع السكن الخاص بنحو 37,6٪ من تداولات القطاعات في الربع الثاني، في حين مثلت تداولات القطاع الاستثماري 41,8٪ من التداولات العقارية، بينما استحوذت تداولات القطاع التجاري 14,9٪ من قيمة التداولات العقارية، وشكلت تداولات القطاع الحرفي والصناعي 5,3٪ من التداولات العقارية.

وقد بلغ متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية في الربع الثاني 540,4 ألف دينار ويسجل بذلك المؤشر اتجاها تصاعديا ملحوظا نسبته 243٪ عن الربع الأول، وذلك لتراجع عدد الصفقات 70٪ مقارنة مع الربع الأول، وارتفاع قيمة الصفقات 3٪ لنفس الفترة. أما على أساس المقارنة السنوية فقد ارتفع متوسط قيمة الصفقة 19,1٪ على أساس سنوي.

السكن الخاص

ارتفعت التداولات العقارية للسكن الخاص، حيث بلغت 321,9 مليون دينار في الربع الثاني بنسبة 2,4٪ عن الربع الأول، في حين تراجعت تداولات القطاع 12,4٪ على أساس سنوي منذ الربع الثاني من 2017.

العقارات الاستثمارية

بلغت التداولات العقارية الاستثمارية 358,5 مليون دينار في الربع الثاني، مع انخفاضها بنسبة وصلت إلى 5,2٪ مقارنة مع الربع الذي سبقه، بينما تواصل التغيرات المحسوبة على أساس سنوي لتداولات القطاع اتجاها نحو التحسن حين ارتفع بنحو 94,4٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

العقارات التجارية

نشطت التداولات العقارية التجارية حين بلغت قيمتها 127,8 مليون دينار في الربع الثاني مقابل نحو 112,1 مليون دينار في الربع الأول، مسجلا ارتفاعا 14٪ عن الربع الأول ونحو 47,9٪ على أساس سنوي عند المقارنة مع 86,4 مليون دينار في نفس الفترة من العام السابق.